5. النهج التشاركي

ثبت أن اتباع نهج تشاركي في مكافحة التصحر وزحف الرمال عنصر هام لتحقيق واستمرارية نتائج طويلة الأجل ومستدامة وتأثيرات إيجابية. وتنطوي هذه المنهجية التشاركية على المراحل التالية:

- اختيار المواقع التي يعتزم معالجتها مع الأخذ في الحسبان خطورة زحف الرمال، استعداد السكان المحليين على القيام بما يلزم من عمل متبعين التقنيات الملائمة، وموافقة السلطات المحلية على هذه المواقع وعلى الأولويات المحددة؛
- إنشاء لجان قروية في المناطق المستهدفة حرصاً على ضمان التنظيم الاجتماعي للعمل، والإشراف على الإدارة ورصد الجدول الزمني المحدد؛
- التوقيع على اتفاقات تتعلق بطبيعة العمليات التي ستنفذ، الأطر الزمنية المحددة، المشاركة الضرورية، أدوار اللجان التي ينشئها المستفيدون والتدريب الفني الذي سيقدم؛
- قيام الموظفين الفنيين (الخبراء القطريون والفنيون، قادة الفرق ومسؤولو المنظمات غير الحكومية) بتدريب السكان المحليين على إنتاج الشتلات، تركيب القضبان المضفورة، الغرس، الرصد وتعيين الحراس؛
- تنفيذ الأنشطة والعمليات المختلفة على أساس تعاقدي مع السكان المحليين بغية ضمان مشاركة السكان المحليين النشطة والمستمرة وتولي المسؤوليات بشأن أعمال الغرس.

أسفر اتباع المنهج التشاركي المذكور أعلاه عن المنافع التالية:

- تحول في موقف السكان المحليين من القدري إلى الإيجابي؛
- مراعاة مفاهيم ووجهات نظر المجتمعات المحلية القروية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي؛
- التزام السكان المحليين ومشاركتهم كأصحاب شأن في مكافحة زحف الرمال؛
- تزايد وعي المجتمعات المحلية وتعزيز قدراتهم؛
- تبني تقنيات بسيطة وموثوق بها؛
- الإراحة من الظروف الاقتصادية الصعبة بتقديم حوافز في شكل تزويد السكان المحليين بمواد غذائية؛
- الحد من زحف الرمال وتخفيف الضغوط على البيئة الناشئة عن الحصاد بفضل تقنيات ملائمة وموثوق بها ويسهل على السكان الريفيين التكيف معها وإعادة إنتاجها.

وساهمت الأنشطة التي نفذت في الرفاهية المباشرة للسكان الريفيين بحماية بنيتهم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين مستوياتهم المعيشية وإبطاء حركة النزوح صوب المراكز الحضرية.

المناطق الحضرية وشبه الحضرية

في حالة حزام نواكشوط الأخضر، تطلبت السمات المعينة للبيئة الحضرية وشبه الحضرية نهجاً ملائماً. وأخذ بعين الاعتبار عوامل شتى:

- سكان هذه المناطق هم من الفقراء في أغلب الأحيان ممن يعولون أنفسهم بأعمال صغيرة وعمالية عرضية؛
- بعض السكان، وأكثريتهم مستأجرين (موظفون حكوميون وتجار) قد لا يعنيهم الأمر بصورة مباشرة أو أنهم لا يبدون أي اهتمام بأنشطة مستدامة لصون البيئة؛
- المنشآت ملك الدولة ولا تتيح فرصاً لاستخدام المنتجات الحرجية أو مشتقاتها.

وبناء عليه لربما يكون النهج المتوخي نهجاً تشاركياً ولكنه لا يركز أساساً على المجتمع المحلي، نظراً لأن هذا الأخير أقل ملاءمة في السياق الحضري. وبالتالي، صمم المشروع نهجاً يقوم على تنفيذ الأنشطة تحت إشراف الدولة، حيث يحصل العمال على رواتب شهرية بدلاً عن أن يعولوا على مشاركة جماعية لا مبالية من جانب المجتمعات التي تعيش في هذه المناطق -

التي ينقصها الحافز والوقت، إذ أن معظم وقتها تستحوذ عليه أنشطة أخرى من أجل تلبية احتياجاتها المعيشية.

بغية ضمان استدامة المشروعات الجارية والمرتقبة، اختار المشروع نهجاً تشاركياً يربط بين السلطات الإدارية والمحلية المعنية والخدمات الفنية مع المجتمعات المحلية المتضررة مباشرة من زحف الرمال في المناطق المستهدفة. وفي هذا السياق، تبنى منهجية اختبرت على نطاق صغير إبان موسم الغرس الأول في مواقع تدخلات الحزام الأخضر:

- إجراء اتصالات بغية تحديد المنظمات الاجتماعية المهنية (التعاونيات، الاتحادات التعاونية، المنظمات غير الحكومية القطرية وغيرها) المعنية بشكل مباشر بحفظ وإدارة المجموعات الشجرية؛
- تنظيم اجتماعات منتظمة مع السلطات الإدارية والبلدية لهذه المقاطعات وكذلك مع قيادة التعاونيات والمنظمات غير الحكومية المختارة، وركزت هذه الاجتماعات على ما يلي:
  - نقل المعلومات وشرح أهداف المشروع المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتعظيم وتعزيز المنافع بدعم من المنظمات شبه الحضرية، بغية ضمان الإدارة المستدامة للتدخلات الحرجية واستمراريتها؛
  - الحصول على ضمانات من السلطات الإدارية والبلدية بشأن حماية المشروعات وإنجاز حصاد الأشجار المقطوعة، مع شتى الشركاء الذين يحترمون البنود المدرجة في رسائل الاتفاق؛
  - استعداد المنظمات الاجتماعية المهنية المشاركة على تنفيذ الأنشطة المحددة، وتنظيمها والموارد التي ستكرسها لهذه الغاية؛
  - التزام الخدمات الفنية بضمان تقديم تدريب نوعي للموظفين الميدانيين، والرصد والتقييم الجاريين للأعمال التي تنفذ.
- تنظيم زيارات إلى مختلف مناطق الغرس، مع قادة التعاونيات والمنظمات غير الحكومية التي حددت كيما يتسنى لهم تقييم الطابع الحقيقي للأنشطة التي ستنفذ وحجمها (المشاتل، تركيب القضبان، الغرس، الحصاد، تعيين الحراس، استخدام وبيع المنتجات الحرجية ومشتقاتها وإلى غير ذلك)؛
- إرساء التزامات ثابتة مع الأطراف المعنية من خلال إعداد رسائل اتفاق والتوقيع عليها بموافقة السلطات الإدارية؛
- قيام المشروع والخدمات الفنية ذات الصلة برصد وتقييم التنفيذ السليم والتقيد بالجدول الزمني للأعمال التي حددت في بداية كل موسم.

م. ولد محمد

اجتماع مع لجنة الإدارة المعنية بمكافحة التصحر

في المناطق الريفية

أعدت في المناطق الريفية، بناء على طلب المجتمعات المحلية تساندها السلطات المحلية، رسائل اتفاق وقع عليها جميع الشركاء بغية تحديد أدوارها الفعلية ومسؤولياتها فيما يتعلق بتنفيذ الأعمال والاستمرار في الأنشطة بعد المشروع على أساس مستدام. وحددت هذه الاتفاقات طبيعة العمليات التي ستنفذها الأطراف المعنية وما يلزم من مشاركة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ضمن نطاق الأطر الزمنية المحددة، فضلاً عن تحقيقها في المدى الطويل.